تحديث التشريعات الرياضية العربية فى ضوء التشريعات الرياضية الدولية

***أ.د/ بهاء سيد محمـــــــــود**

***د/ محـــمد إبـراهيم مـــغاورى**

***د/ نـــايف حنـيف القحـطانى**

أولاً : مقدمة البحث :

تشهد الحركة الرياضية تزايد الاهتمام بعلاقة الرياضة بالتشـــريع الرياضي حيث اصبح القانون بكل المجالات سواء المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الرياضية، ويرى البعض أن القوانين والتشريعات غير مناسبة للمجال الرياضي، وأنها بعيدة عن الممارسة الرياضية إلا في إطار القوانين التنظيمية للألعاب مثل كرة القدم والسلة والطائرة 00 الخ ولكن أصبح هذا الموضوع مهم وحيوي بالنسبة للإدارة الرياضية وممارس العمل الرياضي بل ومؤثر كذلك في الإنتاج القومي في كثير من الدول المتقدمة، ويعد الميثاق الأوليمبي هو الذي يحكم عمل الحركة الأوليمبية لذا لابد أن يأخذ به عند وضع السياسة التشريعية للحركة الرياضية. (23: 5)

ويعد التشريع هو وضع القواعد القانونية في نصوص بواسطة السلطة صاحبة التشريع في البلاد سواء كانت هذه السلطة في يد الحاكم، او هيئة نيابية يقف الى جانبها رئيس الدولة، كما يطلق اصطلاح التشريع ايضا على القاعدة القانونية ذاتها التى تضعها السلطة المختصة، او على النص الذى يصدر عن هذه السلطة متضمنا قاعدة او اكثر من القواعد القانونية، فلفظ التشريع يستعمل احيانا بمعنى المصدر واحيانا بمعنى القاعدة القانونية التى تستمد من هذا المصدر، فلكل قاعدة او قاعدة قانونية في صورة سلطة مختصة في الدولة مثل تشريع الضرائب، وتشريع الطوارىء. (10 : 21)

وتشير المادة الخامسة من ميثاق اليونسكو الدولي (للتربية البدنية والرياضة) في البند الثاني منها إلي انه يجب على الحكومات والسلطات العامة والمدارس والهيئات الرياضية المختصة على كل المستويات أن تتعاون وتخطط معا لكي تكفل الاستخدام الأمثل للمنشات والوسائل والمعدات الخاصة بالتربية البدنية والرياضة . (25: 56)

يشير كذلك ميثاق اليونسكو الدولي في مادته التاسعة والخاصة بالنظم القومية ودورها في التربية البدنية والرياضة على انه من الأمور الجوهرية أن تعمل السلطات العامة في جميع المستويات والهيئات المتخصصة غير الحكومية على تشجيع أنشطة التربية والرياضة

---

* أ.د/ بهاء سيد محمود - عميد كلية التربية الرياضية – الوادى الجديد (ج.م.ع)

* د/ محمد ابراهيم مغاورى - دكتوراة فى الادارة الرياضية – جمهورية مصر العربية

* د/ نايف حنيف القحطانى - دكتوراة فى الادارة الرياضية – المملكة العربية السعودية

التي تبدو قيمتها التربوية أوضح ما تكون ويتركز عملها في تنفيذ المشروعات واللوائح وتقديم المساعدة المادية واتخاذ كافة التدابير الأخرى لتشجيع الأنشطة الرياضية وتنشيطها والإشراف عليها.

ويجب أن تعمل السلطات العامة أيضا على اتخاذ التدابير المالية اللازمة لتشجيع هذه الأنشطة، لذا يجب على كل المؤسسات المسئولة عن التربية البدنية والرياضة أن تضع خطة عمل ثابتة وشاملة ولامركزية في إطار التعليم مدى الحياة بحيث تسمح بالاستمرارية والتنسيق بين الأنشطة الإجبارية وغيرها من الأنشطة الحرة والتلقائية. (25 : 58-57)

ولا يزال قطاع الرياضة يعانى من السيطرة المركزية للدولة عليه، بالإضافة إلى التخطيط المركزي له من قبل الجهات الحكومية المسئولة عن الرياضة، وهذا ما يتعارض مع اتجاهي الدول العربية السياسي والاقتصادي في الوقت الحالي وهـــو ما ينطبق على الهيئات الرياضيـــــة.

يشير هذا كله إلى استمرار تعامل الدول العربية مع الهيئات الرياضية على أساس الاتجاهات المركزية في الإدارة بالرغم من أن الدول نفسها في الوقت الحالي تنتهج نهجا سياسيا واقتصاديا

مختلفين عن مركزية الإدارة حيث تسير نحو تحديد الاقتصاد بأخذها باقتصاد السوق والاعتماد على لامركزية الإدارة. (6 : 27)

كما توجد علاقة وثيقة بين القانون والرياضة حيث يعد القانون هو المنظم للحركة الرياضية والمجتمع الرياضى ويوضح العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والمجتمع بصفة عامة ويوجد نوعان لهذا الارتباط أو العلاقة بين القانون والرياضة وهما:

(أ) التشريع الخاص بالألعاب الرياضية :

يهدف التشريع الرياضي الخاص بالألعاب الرياضية إلي رعاية وتنظيم الألعاب الرياضية كما يهدف إلى تنمية الفرد من الناحية النفسية والجسمية ووجود جيل جديد يتمتع بالأخلاق الحميدة ولا يتأثر هذا الهدف إلا بوضع الضوابط التي تعمل على تنظيم العلاقات بين الأفراد وخصائص التشريع الرياضى كما يلى :

- يمثل القانون القاعدة الأساسية لكيان الحركة الرياضية وضوابطها وتطورها.
- يستمد قواعده من قواعد الأخلاق.
- يعد القانون قابل للتفسير أو التعديل وذلك يضمن له الاستمرار والاستقرار.
- تختلف الجزاءات الواردة في التشريع الرياضى عن الجزاءات الواردة في التشريعات الأخرى فالجزاءات في التشريع الرياضى مرتبطة بالجانب التربوي والأخلاقي لان الغرض منها تأديبي وليس الردع أو التنكيل. (22 : 49)

يتحقق الانضباط لكل لعبة عن طريق تشريعاتها وقوانينها حيث أنها تتمثل في الالتزام بالقانون الدولي للعبة كما أن الحكام هم القضاة القائمين على تنفيذ هذا القانون كما أنها عنصر هام من عناصر تطور الحركة الرياضية فالحكم قاضى من نوع خاص فهو يصدر الأحكام الفورية والحاسمة كما انه في نفس الوقت السلطة التنفيذية أي انه يتخذ القرار ويعمل على تنفيذه.

وبذلك فان القانون الرياضى المنظم للالعاب الرياضية يعد مجموعة من القواعد القانونية. الرياضية لعدم خروج السلوك الرياضى لسلوك يتنافس مع العادات والتقاليد الرياضية، والتى تتمثل في التنافس الشريف والعدل والامانة والكفاح والشرف فالرياضات المختلفة مثل رياضة الملاكمة أو رياضات النزال بصفة عامة تعتمد فى أساسها على العنف بين المتنافسين تحت نظام قانونى يحدد الممارسة الرياضية ، فان الخطاب القانونى العام يلعب دوره في تحديد العقوبات التى يجب ان تنفذ على الرياضى الذى يخرق القوانين الرياضية والأعراف الرياضية، كذلك لايسمح للرياضى بتعاطى المنشطات الرياضية التى لا تخضع الى الاعراف والعادات والتقاليد الرياضية فاذا فعل ذلك لزاما على القانون أن يعاقبه لانه أخل بقواعد الممارسة الرياضية التى تدعوا إلى التنافس بشرف وأمانه ومن ثم نجد ان الخطاب القانونى مرتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة. (19: 61)

(ب) التشريع المنظم للحركة الرياضية :

تندرج المؤسسات الرياضية تحت مسمي المنظمات الأهلية وتقدم هذه المنظمات خدمات في المقام الأول وعملها ذو طبيعة اجتماعية غالبا وإنسانية أحيانا، كما أنها الأكثر عددا وإنتشارا في العالم كله كما أن بعضها يكون علي المستوي المحلي (الدولة) فقط ، كما أن بعضها الأخر يكون علي المستوي القاري أو الإقليمي وكذلك علي المستوي الدولي (العالمي).

تتبع الجمعيات الأهلية والمنظمات قانونا معنيا علي ضرورة تنظيمها فنيا وماليا وإداريا تحت مظلة قانون ما ينظم علاقة هذه المنظمات بالمجتمع، ومن أمثلة هذه المنظمات الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية وينظمها القانون الخاص بشأنها ويجب عليها إتباعه كما أن بعض الهيئات الأهلية الدولية لا تتبع إلا قانونها ومثال ذلك اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم وذلك علي إعتبار أن هذه المنظمات الأهلية ذات صفة إقليمية او دولية ولا يجب أن تتبع قانونا ما أو دولة ما. (7 : 36)

ويتحدد دور التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للعمل فى المجال الرياضى فى توضيح كيفية انشاء وتكوين الهيئات الاهلية الرياضية والشروط التى يجب أن تتوافر فى هذه الهيئات والاهداف الاساسية التى يجب ان تحققها هذه الهيئات ودورها فى المجتمع وتعمل ايضا على تحديد اختصاصات ومسئوليات وواجبات هذه الهيئات والسلطات الممنوحة لها ويوضح طبيعة العلاقة بين الهيئات الاهلية الرياضية بينها وبين الاجهزة الحكومية او بينها وبين الهيئات الدولية والشروط الواجب توافرها فى القانون وأهمية تطبيق ذلك فى المجال الرياضى وتحديد السياسات التشريعية للهيئات الرياضية وذلك فى ضوء السياسة العامة للدولة. (15 : 41)

كذلك نجد أهمية الخطاب القانونى بالنسبة للرياضيين في إبرام العقود للمحترفين من اللاعبين ومدربين وأجهزة فنية، وكذلك إبرام عقود وشركات التسويق الرياضى والاعلامى والاعلانات التجارية والأندية واللوائح التنظيمية للأحداث الرياضية.

هذا ويتعين أن تتطابق اللوائح التنظيمية لكل لجنة أولمبية أهلية وكافة الاتحادات الأولمبية على نصوص الميثاق الأولمبى وإذا كان هناك ثمة شك في تطبيق أو تفسير تلك اللوائح التنظيمية لأى لجنة أولمبية أو كان هناك ثمة تعارض بين لوائحها وبين نصوص الميثاق الأولمبى فانه سوف يتم الاخذ بما هو وارد في الميثاق الأولمبى، حيث يعتبر الميثاق هو التشريع الأساسى وعلى جميع المنظمات الرياضية المرتبطة ببعضها البعض عدم مخالفة النظام القائم لها وتعتبره بمثابة كيان ثابت لها.

يعد الميثاق الأولمبى هو دستور عمل الحركة الأولمبية، وتنظيم الدورات الأولمبية، وهو الجامع للأحكام والقوانين، التي تقرها اللجنة الأولمبية الدولية، وفي حالة وجود نزاع، أو خلاف حول تفسير أو تطبيق هذه القرارات، يتم الفصل فيها عن طريق المكتب التنفيذي للجنة الأولمبية الدولية، وفي بعض الحالات عن طريق التحكيم أمام هيئة التحكيم الرياضي .CAS وتعتبر هيئة عليا مستقلة عن اللجنة الأولمبية الدولية. (19 : 59)

مشكلة البحث :

نجد حاليا أن الهيئات الأهلية الرياضية (المؤسسات الرياضية الاهلية) لاتتمتع بشرعيتها كاملة حيث أنها لم تحصل على إستقلاليتها بالشكل المناسب لادارتها، حيث يجب وضع قانون جديد يراعى ان المنظمات الرياضية منظمات مدنية أهلية حيث تعاملها معظم الدول العربية على انها هيئات حكومية ويجب أن تتبع سياستها وليست ذات طبيعة أهلية خاصة كما أن هذه التبعية الحكومية لاتسمح بحرية هذه الهيئات والمنظمات فى تنمية مواردها الذاتية فكيف يتم تنمية موارد الهيئات الرياضية كجمعية أهلية فى عصر الاحتراف وينص القانون الحالى للرياضة فى معظم الدول العربية على أن الهيئات الرياضية لاتهدف للربح كما أن الهيئات مقيدة من المحليات والجهة الادارية كل هذا لايتناسب مع الحركة السياسية والاقتصادية والتى يواكبها تعديلات تشريعية التى تقوم بها الدول العربية حاليا والاتجاه إلى لامركزية الادارة وكذلك حرية المؤسسات بصفة عامة وتوفير تشريعات تعمل على توفير ضمانات تشريعية تشجع المستثمرين على الاستثمار فى كافة المجالات ومنها المجال الرياضى.

وبالنسبة للتشريعات الدولية فإن الميثاق الأولمبى وهو بمثابة أعلى دستور رياضى يؤكد على إستقلالية الهيئات الرياضية وأن تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة كل هذا يؤكد على ضرورة وضع سياسات تشريعية تربط بين الواقع المحلى والاتجاه العالمى لصالح الرياضة العربية على كافة المستويات، وهنا تكمن مشكلة البحث حيث أن التشريعات المحلية فى معظم الدول العربية حاليا لاتتلائم مع التشريعات الدولية، ويحاول الباحثون التعرف على أوجه القصور فى التشريعات المصرية والسعودية حتى تواكب التشريعات الدولية وفى مقدمتها الميثاق الأولمبى.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى تحديث التشريعات الرياضية العربية (المصرية، السعودية) فى ضوء التشريعات الرياضية الدولية من خلال :

- تحليل ومناقشة اللوائح والقوانين الخاصة بالهيئات الأهلية في المجال الرياضي (المصرى والسعودى)
- تشخيص وتحديد المشكلات التشريعية التي تعوق تطوير الهيئات الرياضية العربية.
- تطوير القوانين واللوائح المنظمة للحركة الرياضية (المصرية والسعودية) في ضوء التشريعات الدولية، ومنها الميثاق الأولمبى والميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والتى تحكم الحركة الرياضية على مستوى العالم.

تساؤلات البحث

- كيف يمكن تحليل ومناقشة اللوائح والقوانين الخاصة بالهيئات الأهلية في المجال الرياضي (المصرى والسعودى)؟
- كيف يمكن تشخيص وتحديد المشكلات التشريعية التي تعوق تطوير الهيئات الرياضية العربية؟
- كيف يمكن تطوير القوانين واللوائح المنظمة للحركة الرياضية (المصرية والسعودية) في ضوء التشريعات الدولية، ومنها الميثاق الأولمبى والميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والتى تحكم الحركة الرياضية على مستوى العالم؟

مصطلحات البحث :

التشريع الأساسي : الدستور :

التشريع الأساسي أو الدستور هو أعلي أنواع التشريعات في القوة، وذلك لأنه يحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها والحقوق والحريات العامة للأفراد .(13: 92)

التشريع العادي :

التشريع العادي هو التشريع الذي تسنه السلطة التشريعية في الدولة في حدود اختصاصها المبين في الدستور ويطلق علي هذا النوع من التشريعات اسم القانون، لتميزه عن غيره من التشريعات والأصل أن التشريع العادي أي القانون من إختصاص السلطة التشريعية وفقا لإجراءات معينة رسمها الدستور. (10 : 134)

التشريع الفرعي : اللائحة

التشريع الفرعي – ويسمي اللائحة – هو تشريع ثانوي تصدره السلطة التنفيذية بمقتضي الإختصاص المخول لها في الدستور (11 : 137)

الهيئات الرياضية : (المنظمات الرياضية)

تعتبر هيئات أهلية عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة وتتكون من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تستهدف الكسب المادي والغرض منها تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والترويحية فى إطار السياسة العامة للدولة. (17: 64)

المادة القانونية :

نص قانوني يتضمن حكما واحدا يغطى جانبا معينا من قانون ما، وقد يحتوى على أكثر من فقرة واحدة إلا أن كلها تتعلق بنفس الجانب، وتغطى المواد في مجموعها جميع الأحكام الخاصة بالقانون. (20: 54)

القرار الوزاري :

هو الأمر الذي يصدر من الوزير المختص ويتعلق باتجاه معين خاص بالهيئات أو الأفراد التابعة لوزارته (هيئته) وهو ملزم لهم، ولا يمكن إلغاؤه أو تعديله سواء بالحذف أو الإضافة الا من نفس الوزير المختص أو ممن يقوم مقامه، وفى جميع الأحوال يجب أن يكون لهذا الأمر أصولا قانونية يعتمد عليها. (21 : 69)

الدراسات المرتبطة:

أولا : الدراسات العربية:

1- قام محمد ابراهيم مغاورى عام 2013 بدراسة بعنوان تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف فى اطار الجودة واستهدفت الدراسة التعرف على التشريعات الرياضية المحلية والدولية وأهم الهيئات الرياضية المنظمة للاحتراف والهواية ومحاولة وضع إطار لجودة التشريعات الرياضية فى المجال الرياضى واستخدم الباحث المنهج الوصفى واستخدم الاستبيان وتحليل الوثائق والسجلات وأهم نتائج البحث عدم وجود تشريعات تعمل على خدمة الهواية أو الاحتراف وأن التشريعات القائمة حاليا لاينطبق عليها معايير جودة التشريع وأنها لا تتلائم مع التشريعات الدولية سواء على مستوى الهواية أو مستوى الاحتراف ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة وضع إطار للتشريعات منفصل للممارسة الرياضية ووضع إطار منفصل للاحتراف الرياضى وتطبيق معايير جودة التشريع الرياضى فى جميع مراحله.(23)

2- قام أحمد عبد الفتاح أحمد عام 2004 بدراسة بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية وهدفت الدراسة إلي ضرورة تعديل التشريعات والقوانين المنظمة للأندية الرياضية وهدفت الدراسة إلي ضرورة تعديل التشريعات والقوانين والمنظمة للأندية الرياضية حيث أن هذه القوانين قد تم وضعها في مناخ سياسي واقتصادي يختلف إختلاف كبير عن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي نعيشه حاليا وذلك للسماح بتجربة الخصخصة في الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة وبذلك تكون الأندية الرياضية أكثر إرتباطا بالتشريعات الدولية حيث أن هذه التجربة تم تطبيقها في كل دول العالم حتى الدول النامية وتصبح الجمعية العمومية للنادى هي صاحبة الحق في إتخاذ القرار المناسب للنادى حيث أصبحت الرياضة استثمار والعمل على التسويق لجذب الجمهور والمشجعين للنادى ليس على المستوى المحلى فقط بل على المستوى الدولى.(2)

3- قام عبد الله عيد مبارك الغصاب عام 2002 بدراسة بعنوان العوامل المؤثرة على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت ، واستهدفت الدراسة تحديد العوامل التي تؤثر على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية واستخدم المنهج الوصفي ، شملت العينة بعض إدارات الأندية الرياضية وتوصل إلى أعضاء الأندية الرياضية بالسياسة المالية المتبعة في أنديتهم وتستخدم إدارات الأندية مبدأ ترشيد الإنفاق ، عدم وجود لوائح مالية لتحفيز العاملين الرياضيين ومكافآت الفرق الرياضية ، كما لا توجد معايير علمية لتحديد رواتب العاملين ، عدم وجود تمويل أهلي في الأندية الرياضية ويقدم الدعم الحكومي في شكل إعانات سنوية ، يتوقف نجاح عملية التسويق بالأندية الرياضية على كثافة الأعضاء والجماهير .(14)

4- قامت أماني محمد محسن الشريف عام 2000 بدراسة بعنوان التغيرات السياسية وما صاحبها من ظواهر اقتصادية واجتماعية وتأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية في الفترة من 1952-1994 . وقد توصلت الدراسة إلي غياب التخطيط طويل المدى في المجال الرياضى وأهم أهدافها وضع إستراتيجية للنهوض بالرياضة وضرورة تقليص دور الدولة في القطاع الأهلي و إعطاء الفرصة للتمويل الذاتي ، إعادة النظر في القوانين واللوائح التي تحكم القطاع الأهلي ، التوسع في إنشاء ملاعب مفتوحة لنشر الرياضة الترويحية والاهتمام باختيار القيادات المتخصصة في المجال الإداري والتدريبي . (8)

5- قام إسماعيل حامد واخرون عام 1999 بدراسة بعنوان متجهات الرياضة العربية نحو العالمية (الواقع – الأولويات – الأساليب) ، واستهدفت الدراسة إعداد عرض للإنجازات الرياضية العربية الأولمبية والقارية والإقليمية ، تحديد الألعاب الرياضية الأولمبية المناسبة لمعظم الدول العربية في هذه الفترة مع التعرف على الدول العربية التي يكفيها أن تحقق الإنجازات العلمية مع تحديد المتجهات والأساليب لتحقيق الطموح العربي في الوصول إلى العالمية في المجال الرياضى ، كمحاولة للمشاركة العلمية في الإسهام في إيجاد حلول لانطلاق الرياضة العربية إلي العالمية ، وتوصل الباحث إلى ضرورة الاعتماد على مجموعة من المتجهات العامة

للوصول بالرياضة العربية إلي العالمية ومنها انتقاء المواهب الرياضية ، وتوضيح استراتيجية الفرد والدولة نحو اللياقة البدنية ، تعظيم دور الإدارة الرياضية في انطلاق الرياضة العربية نحو العالمية والأولمبية ، والارتقاء بدور الإعلام في صناعة ورعاية البطل العربي .(4)

6- قام إسماعيل حامد عثمان واخرون عام 1999 م بدراسة بعنوان إستراتيجية الرياضة في مصر نحو آفاق العالمية . واستهدفت الدراسة وضع إطار عام لاستراتيجية مقترحة للرياضة المصرية لمرحلة تمتد إلي حوالي عشرين عاما قادمة ، واستخدم الباحثين تحليل الوثائق والسجلات والمقابلات الشخصية وعدد ثمانية استمارات للاستبيان مع دراسة لبعض الأمثلة للدول المتقدمة رياضيا .(5)

7- قام أشرف عبد المعز عبد الرحيم عام 1999 بدراسة بعنوان أهداف النادي الرياضى بمصر، واستهدفت الدراسة تحديد أهداف النادي الرياضى الموضوعة من خلال القانون و اللائحة المنظمان للأحكام الخاصة بالأندية الرياضية المصرية ومن أهم الاستخلاصات أن الدولة لم تترك لجمعية العمومية للأندية الرياضية بإضافة أهداف خاصة، خاصة أن أهداف النادي الرياضى بالقانون و اللائحة ذات اهتمام ضعيف بالنشط البدني والرياضي وان هذه الأهداف اهتمت بمرحلة معينة وهى مرحلة الشباب من 18:16 سنه فقط .(6)

9- قام الشريف أحمد سعد عبد الله عام 1999 بدراسة بعنوان دراسة تحليلية للمشكلات التي تواجه الاتحادات الرياضية الأوليمبية بدولة الإمارات العربية المتحدة، واستهدفت البحث إلى تحديد المشكلات التي تواجه الاتحادات الرياضية الأوليمبية بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتقويم، والمقارنة بين هذه المشكلات الفردية والجماعية، أستخدم المنهج الوصفي (الدراسات المسحية) وتم إختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من بين مسئولي الاتحادات الرياضية الأولمبية بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ حجم العينة 118 مبحوثا تم إختيارهم من عشرة اتحادات رياضية وأولمبية أستخدم أيضا أن أهم المشكلات الإدارية التي تواجه الاتحادات الرياضية الفردية تتمثل في محاور التخطيط والتنظيم والتحفيز فقط ولم تكن هناك مشاكل إدارية في محاور التنظيم والاتصال والتقويم .(9)

10- قام عز الدين على راضى عام 1999 بدراسة بعنوان دراسة تقويمية للتنظيم الرياضى في جمهورية مصر العربية، واستهدفت الدراسة تقويم التنظيم الرياضى في مصر وأهم النتائج أن التمويل للرياضة يعتمد بشكل أساسي على دعم الدولة وأن هناك تداخل في الاختصاصات الممنوحة للقطاع الرياضى الحكومي وإختصاصات القطاع الأهلي وأوصى الباحث بتنشيط المصادر التمويلية للرياضة وتقليل الدعم الحكومي وإنشاء وزارة الشباب والرياضة في ج.م.ع من أهم أهدافها العامة ارتباط أعمال الوزارة مع كل مديرية من مديريات الوزارة في المحافظات كما يتم التوجيه والتخطيط مركزيا في الوزارة بالقاهرة. (16)

11- قام ناجى إسماعيل حامد عام 1996 بدراسة بعنوان تقويم الإدارة الرياضية في القطاع الحكومي ، واستهدفت الدراسة تحليل لعناصر الإدارة الرياضية بالقطاع الحكومي واستخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت العينة وعددهم 851 فردا من الذين يتولون رسم السياسات باللجان الرياضية ، واستخدم الباحث الاستبيان وتحليل الوثائق كأدوات للبحث واهم الاستخلاصات التصور الأمثل للجان التخطيط والتنظيم والتوجيه وفاعلية الرقابة للعينات قيد البحث ووضعه على هيئة مشروع لذلك. (24)

12- قام اشرف عبد المعز بدراسة عام 1991 بدراسة بعنوان تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية واستهدفت الدراسة تحليل قوانين ولوائح أحكام النظام الأساسي التي صدرت بشان الأندية الرياضية، التعرف على اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية، واستخدم المنهج التاريخي والوصفي، وشملت العينة مجموعة من القوانين التي صدرت بشان بعض المنظمات

المدنية التي أصدرها الوزير المختص بشان اعتماد لوائح أحكام النظام الأساسي للأندية الرياضية بمصر في ظل آليات التخطيط المركزي.(7)

ثانيا : الدراسات الأجنبية :

1- قام شاتوريناد Chateaureyhand عام 2005 بدراسة بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة علي المستوي الحكومي في المجال الرياضي، استهدفت الدراسة التعرف علي التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية فيشير الباحث أنه مع سياسة اللامركزية الحكومية أصبحت المجتمعات هي الشريك الرئيسي للاتحادات الرياضية فالمجتمعات كملاك للأدوات والمعدات والأجهزة تتدخل كممول وكذلك قد تميل لأن يكون لها مدخل في توجيه المجتمع نحو المجال الرياضي حتى يكون لها التأثير السياسي المطلوب لها ولذلك نجدهم يفضلون وضع رجالهم الذين يشاركونهم في اتجاهات السياسية علي قمة هذه الاتحادات الرياضية وعلي ذلك تشعر الاتحادات الرياضية بالغيرة من استقلاليتهم وتكون معارضة لقبول مثل هذه الرقابة ويشير الباحث أن التدخل الحكومي أمر حتمي لا فكاك منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة. (26)

2- قام ديفيد أوزبورن وتايلور جابلير عام 2001 David Osborn & Gabblerبدراسة بعنوان إعادة اختراع الحكومة . قام الباحثات بتحليل الأدوار الحكومية في كل المجالات بهدف إلقاء الضوء علي نشأة الحكومة وكذلك وضع نمط جديد للإدارة العامة وقد اقترح الباحثان أن مشاكل الحكومة تتبع من بيروقراطية الهياكل التنظيمية المركزية والتي صممت في أوائل الثلاثينات والأربعينات وهي في الوقت الراهن - لن تتناسب مع التغير السريع، ثورة المعلومات، المعرفة والتطور الاقتصادي الحادث، وحاولا كذلك التوصل لنموذج للتأكيد علي الخدمة المستمرة في عالم من تناقص الميزانيات وزيادة التقسيم والتحديات الاجتماعية، ويعرضان خيارا يختلف عن تغير البنية الضريبية أو عائد الأنفاق ويتمثل في تغير وتحسين أسلوب الحكم نفسه من خلال معرفة أهمية الحكومة الملتزمة بالتنمية الشاملة، وذلك من خلال معرفة أهمية الحكومة الملتزمة بالتنمية الشاملة، وذلك من خلال عوامل التحفيز، المنافسة، النتائج الموجهة، حفز العميل، توجيه السوق، اللامركزية، زيادة المؤسسات التجارية، والتوقعية وقد أوصت الدراسة بالتركيز علي ثلاثة محاور في ظل المبادئ المذكورة وهي التعليم، الرعاية الصحية، والعدالة وتأتي بعد ذلك بقية المحاور وفقا للنظام الاقتصادي للدولة (27)

3- قام بارش Parrish عام 1999 بدراسة بعنوان القانون والسياسة الرياضية في الاتحاد الأوربي تهدف إلي ربط القانون الأوروبي وسياسته بالرياضة وذلك من خلال نظريات الارتباط الوحدوي للاتحاد الأوروبي وتوضيح قانون المنافسة لدي المتنافسين، عملية ربط بين الرياضة وقانون المنافسة الأوروبي وتنظيم الرياضة وعلاقتها بالنظام الدولي، وعلاقة الرياضة بالمحكمة الشرعية الأوربية وعلاقة قرارات (بوسمن) busman بالمحكمة الشرعية الأوربية وقراراتها، ومستقبل القوانين الرياضية والسياسية لدي الاتحاد الأوربي وعلاقته بالتحول الدولي ووضع المتغيرات العالمية في الاعتبار عند سن التشريعات الرياضية (31).

4- قام سونج ج Song . j عام 1998م بدراسة عنوانها تطوير وإعادة تشكيل البنية التنظيمية لنظام الإدارة الرياضية في الصين، استهدفت الدراسة إظهار نجاح البرامج الإدارية التي استخدمتها الإدارة الرياضية في الصين، حيث تحقق نجاحا منقطع النظير فيما يتعلق بالتطور المنهجي وفى معطيات البرامج وكذلك تعيين خريجي هذه البرامج وقد قامت الدراسة حول أن الإدارة العليا والإدارة التنفيذية يتدخلان في الإدارة الرياضية الحكومية وقد مثل ذلك مشكلة على مدى طويل مهددا وجود نظام الإدارة الرياضية في الصين، وقد أقترح الباحث في هذه الدراسة أنه يجب دفع إعادة تشكيل نظام الإدارة الرياضية الحكومية للأمام في الاتجاهين التاليين: الانتقال من نظام تحكم الدولة إلى نظام التوليف والتنسيق بين الدولة والمجتمع ثم

بالتدريج الانتقال إلي النظام الجديد على أن تدار الرياضة بواسطة الدولة ويقوم المجتمع بالإدارة التنفيذية. (33)

5- قام ماستر الكسيس وماكدونالد عام 1997 Master Alexis L,L.P &Macdonald بدراسة بعنوان دعم وتعزيز تعلم الإدارة الرياضية بالأبعاد الدولية شاملة التدريب علي اللغة والثقافة استهدفت الدراسة إلقاء الضوء علي برامج التدريب التنفيذية والتعليمية في المؤسسات الأمريكية والخاصة بالإدارة الرياضية وأظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا بين المديرين الرياضيين من الأمريكيين وغير الأمريكيين فيما يتعلق بالخلفية التربوية، اللغة، والتدريب الثقافي وأن هناك ضرورة لاشتمال برامج الأعداد علي منظور عالمي للإدارة الرياضية يرتبط بالسوق العالمية في محاولة للتخلص من المعوقات المحتملة في إدارة الأعمال الرياضية بفعالية في المجتمعات المختلفة والتي يوجد فيها فروق في اللغة، الثقافة، الاقتصاد والسياسات (29)

6- قام سونج س وكاو. ز . x Song c & Cao بدراسة عام 1997 بدراسة عنوانها "البرامج الإدارية في الإدارة الرياضية في جمهورية الصين الشعبية - 10 أعوام من النجاح استهدفت إظهار نجاح البرامج الإدارية التي استخدمتها الإدارة الرياضية في الصين حيث تحقق نجاحا منقطع النظير فيما يتعلق بالتطور المنهجي وفى معطيات البرامج وكذلك تعيين خريجي هذه البرامج وهو ما قامت به كلية التربية الرياضية في جامعة بكين. وقد أظهرت الدراسة التتبعية في تقييمها للخريجين انهم على مستويات عاليه من الكفاءة وبذلك فان البرنامج الحكومي الذي تم تطبيقه على المجال الرياضى أكد على قدرات الطالب في تحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج .(32)

7- قامت دايان رونالد عام 1994 Dian Roland بدراسة بعنوان دراسة برامج الإدارة الرياضية للمديرين الرياضيين وذلك في المعاهد العليا التعليمية . وقد استهدفت الدراسة تحديد المؤهلات المفضلة من برامج الإدارة الرياضية والمعدة بواسطة مديري البرامج بالإدارة الرياضية ومجموعة مختارة من ممارسي الإدارة الرياضية وأيضا تحديد المؤهلات الحقيقية للأفراد الذين سوف يصبح لهم دورا ومسئولية إدارة البرامج الرياضية الإدارية والخبرة التدريبية والخبرات في المجال الرياضي والخبرات الأكاديمية وتمثلت عينة البحثي199 فرد من مجتمع الإدارة الرياضية لمديري مختلف برامج الإدارة الرياضية في المجال الرياضي و(30) من مديري الإدارة الرياضية الممارسين وكل منهم من مجال رياضي مختلف الخبرات واستخدمت الباحثة الاستبيان لجمع البيانات وتمثلت أهم النتائج في أن هناك اختلاف في مستوي التأهيل التعليمي وهناك تسع شروط تأهيلية تم تحديدها بين المجموعتين تضمنت (الخبرات التدريبية، تقييم البرامج، الميزانية الإدارية، الإدارة الشخصية، تصميم المناهج، حضور الاجتماعات الدورية للإدارة الرياضية علي المستوي القومي، العضويات التي يحملها الأشخاص في بعض أو أغلب الاجتماعات، إدارة الأحداث والإمكانيات الرياضية، تطبيقات الكمبيوتر.(28)

8- قام ماريير Merrier عام 1988 بدراسة بعنوان البناء التنظيمي الحديث في علاقته بين الرياضة والحكومة - دراسة حالة لألمانيا استهدفت الدراسة بيان أن هناك بناء تنظيمي حديث موجود بين الحكومة والرياضة فيما يتعلق بالوظائف الرئيسية وعلي الرغم من أن هذه العلاقة فير معتاد تسميتها بالبنية التنظيمية الحديثة، إلا أن الرياضة والدولة يبدو أنهما تعتمدان علي بضعهما البعض أكثر منها في اعتماد الدولة علي الاتحادات والنقابات التجارية في ميدان الاقتصاد، وكذلك فتبدو علاقة الحكومة والرياضة أكثر ثباتا من علاقتها بالمجال الاقتصادي (30).

ثامنا : اجراءات البحث:

1- منهج البحث:

أستخدم الباحثون المنهج الوصفى وذلك لقدرته على جمع أوصاف علمية عن المشكلة قيد البحث ووصف الوضع الراهن لها وتفسيره وأيضا التعرف على الآراء والمعتقدات والاتجاهات المختلفة عند الأفراد بخصوص المشكلة موضوع البحث.

2- مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في الفئات التالية:

1- أعضاء مجلس إدارة اللجنة الأوليمبية المصرية والسعودية.
2- أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية المصرية والسعودية.
3- أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية المصرية والسعودية.
4- مديروا الادارات بالجهة الادارية (وزارة الشباب والرياضية المصرية) الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية.

وقد حصل الباحثون على الاستجابات بالطريقة العشوائية.

3- أدوات جمع البيانات :

قام الباحثون باستخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات وهى:

أ- المقابلة الشخصية غير المقننة.

أستخدم الباحثون أسلوب المقابلة غير المقننة لتميزها بالمرونة والقدرة على تعديل الأسئلة بحيث تتناسب مع الموقف وتناسب الافراد، وهى تشجع الافراد أحيانا على التعبير عن أفكارهم بحرية، وقد قام الباحثون بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض أساتذة بكلية التربية الرياضية وبعض أساتذة من كليات الحقوق فى مصر والسعودية وبعض أعضاء مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية المصرية والسعودية وذلك للتعرف على طبيعة تصوراتهم الشخصية حول إستمارة الاستبيان وأيضا آرائهم حول بنود القانون المنظم للحركة الرياضية، وقد أستفاد الباحثون من هذه المقابلات الشخصية فى وضع محاور وعبارات الاستبيان.

ب- تحليل الوثائق والسجلات :

أستخدم الباحثون أسلوب تحليل الوثائق لتميزه في وصف الظروف والممارسات وإبرازه للاتجاهات وكشف النواحي التي يشوبها الضعف وقدرته على تتبع القرارات واللوائح وإظهار الفروق وتقويم العلاقات بين الأهداف المرسومة وما يتم بالفعل، وقد قام الباحثون بفحص الوثائق والسجلات وتحليل القوانين والقرارات الوزارية ولوائح النظام الاساسى لقطاعات البحث المختلفة للتعرف على ما هو كائن بالفعل، وكذلك تحليل محتوى الميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضية وأيضا تحليل محتوى الميثاق الأولمبي، والتعرف على أهم نواحى القصور التشريعية فى اللوائح المصرية والسعودية فى ضوء اللوائح الدولية.

ج- إستمارة الاستبيان :

قام الباحثون بتصميم إستمارة إستبيان وقد أستخدم الباحثون صدق المحكمين وكذلك تم التطبيق على عينة إستطلاعية قوامها (25 فرد) وأستخدم الباحثون معامل الارتباط بين العبارات ومحاورها ومعامل الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني والفارق بينهما أسبوعين التطبيق الأول (2014/7/1) والتطبيق الثاني (2014/7/15) وقد تم حذف 8 عبارات وتعديل بعض العبارات الأخرى بالاستبيان ليصل عدد المحاور اربعة محاور وعدد 46 عبارة.

جدول (1)
توصيف عينة البحث

م	مجتمع البحث	العينة الأساسية المصرية	العينة الأساسية السعودية	العينة الاستطلاعية المصرية	العينة الاستطلاعية السعودية

1	أعضاء مجلس ادارة اللجنة الاوليمبية.	6	4	2	3
2	أعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية.	23	20	8	7
3	أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية.	34	24	12	13
4	مديروا الادارات بالجهة الادارية للشباب والرياضة.	4	3	3	2
الاجمالـــــــــــــــــى		67	51	25	25
		118		50	

4- حساب المعاملات العلمية للاستبيان:

- الصدق:

قام الباحثون بحساب الصدق من خلال طريقتين وهما:

أ- صدق المحكمين:

تم عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (10) خبراء وذلك لاستطلاع رأيهم العلمي حول مدى مناسبة العبارات الموضوعة لكل محور وكذلك مدى مناسبة ميزان التقدير المقترح، بغرض حساب درجة إتفاقهم على العبارات، ولم يتم حذف اى عبارات وبهذا تحقق الباحثون من صدق المضمون وفقاً لآراء الخبراء، وقد ارتضى الباحثون نسبة الاتفاق 75% والشكل النهائى للاستمارة تمثل فى عدد اربعة محاور و46 عبارة.

جدول (2)

محاور الاستبيان وعدد العبارات لكل محور

المحور	اسم المحـــــور	عدد العبارات
الأول	صياغة التشريعات الرياضية المحلية في ضوء السياسات العامة للدولة.	13
الثاني	تحليل ومناقشة اللوائح والقوانين الخاصة بالهيئات الأهلية في المجال الرياضي.	11
الثالث	تشخيص وتحديد المشكلات التشريعية التي تعوق تطوير الهيئات الرياضية.	11
الرابع	تطوير القوانين واللوائح المنظمة للحركة الرياضية في ضوء التشريعات الدولية.	11
المجموع	4 محـــــــــــــــــاور	46

ب- صدق الإتساق الداخلي:

قام الباحثون بحساب صدق الاتساق الداخلى عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين عبارات الاستبيان والمجموع الكلي لمحاور الاستبيان, وكذلك معامل الارتباط بين عبارات كل محور والمجموع الكلي لذات المحور, وأيضا معامل الارتباط بين عبارات كل محور والمجموع الكلي للمحاور، وذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية التى أجروها على (50) فرد من خارج العينة الأساسية ولكنهم يدخلون ضمن المجتمع الاصلى للدراسة، وذلك للتأكد من مناسبة محاور الاستبيان لموضوع الدراسة وكذلك مدى مناسبة مضمون العبارات الموضوعة تحت كل محور لما يشير إليه المحور ذاته, وهذا ما يوضحه الجداول الاتية:

ثانيا : معامل الارتباط بين العبارات ومحاورها

جدول (3) معامل الارتباط بين العبارات ومحاورها (ن= 50)

م	س´	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	الدلالة
1	1.533	0.776	0.095	غير دال
2	1.1	0.481	0.781	دال
3	1.967	0.183	0.571	دال
4	1.2	0.664	0.841	دال
5	1.967	0.183	0.571	دال
6	1.867	0.346	0.828	دال
7	1.8	0.484	0.877	دال
8	0.533	0.571	0.633	دال
9	0.4	0.563	0.362	دال
10	1.667	0.547	0.839	دال
11	1.767	0.43	0.825	دال
12	1.9	0.305	0.768	دال
13	1.667	0.479	-0.224	غيردال
14	1.767	0.43	0.825	دال
15	1.833	0.379	0.846	دال
المحور الأول	22.967	3.961	-	-

جدول (4) معامل الارتباط بين العبارات ومحاورها (ن= 50)

م	س´	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	الدلالة
1	1.5	0.509	0.426	دال
2	1.167	0.461	0.325	غيردال
3	1.9	0.305	0.765	دال
4	0.633	0.669	0.711	دال
5	1.933	0.254	0.655	دال
6	0.4	0.498	0.649	دال
7	1.9	0.305	0.765	دال
8	1.967	0.183	0.484	دال
9	1.933	0.254	-0.011	غيردال
10	1.767	0.43	0.849	دال
11	1.867	0.346	0.809	دال
12	1.8	0.407	0.862	دال
13	1.6	0.498	0.772	دال
المحور الثاني	20.367	3.264	-	-

جدول (5) معامل الارتباط بين العبارات ومحاورها (ن= 50)

م	س´	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	الدلالة
1	1.867	0.346	0.833	دال
2	1.733	0.45	-0.177	غيردال
3	1.733	0.45	0.852	دال
4	1.833	0.379	0.911	دال
5	0.867	0.681	0.38	دال
6	1.833	0.379	0.911	دال
7	1.8	0.407	0.872	دال
8	1.833	0.379	0.911	دال
9	0.267	0.521	0.005	غيردال
10	1.533	0.681	0.885	دال
11	1.933	0.254	0.681	دال

12	0.767	0.679	0.693	دال
13	1.967	0.183	0.474	دال
المحور الثالث	19.967	3.577	-	-

جدول (6) معامل الارتباط بين العبارات ومحاورها (ن= 50)

م	س ̄	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	الدلالة
1	1.9	0.305	0.688	دال
2	1.133	0.434	0.279	غيردال
3	1.933	0.254	0.61	دال
4	1.833	0.379	0.8	دال
5	0.9	0.662	0.822	دال
6	0.367	0.556	0.659	دال
7	1.6	0.498	0.84	دال
8	1.2	0.484	0.693	دال
9	0.6	0.498	0.84	دال
10	1.433	0.568	0.837	دال
11	1.833	0.379	0.8	دال
12	0.767	0.504	-0.242	غيردال
13	1.8	0.484	0.813	دال
المحور الخامس	17.3	3.923	-	-

ثالثا : معامل الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني للاستبيان

جدول رقم (7) معامل الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني للاستبيان (ن= 50)

م	س´	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	± ع	س´	معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني
1	1.533	0.776	-0.095	0.776	1.533	1
2	1.1	0.481	0.781	0.49	0.967	0.454
3	1.967	0.183	0.571	0.254	1.933	0.695
4	1.2	0.664	0.841	0.691	1.067	0.721
5	1.967	0.183	0.571	0.254	1.933	0.695
6	1.867	0.346	0.828	0.407	1.8	0.784
7	1.8	0.484	0.877	0.596	1.7	0.741
8	0.533	0.571	0.633	0.571	0.467	0.901
9	0.4	0.563	0.362	0.556	0.367	0.947
10	1.667	0.547	0.839	0.626	1.567	0.772
11	1.767	0.43	0.825	0.466	1.7	0.843
12	1.9	0.305	0.768	0.379	1.833	0.745
13	1.767	0.43	0.825	0.466	1.7	0.843
14	1.667	0.479	-0.224	0.479	1.667	1
15	1.833	0.379	0.846	0.43	1.767	0.811
المحور الأول	22.967	3.961	.	4.518	22	0.619

جدول رقم (8) معامل الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني للاستبيان (ن= 50)

م	س´	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	± ع	س´	معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني
1	1.5	0.509	0.426	0.504	1.433	0.874
2	1.9	0.305	0.765	0.379	1.833	0.745
3	1.167	0.461	0.325	0.434	1.133	0.919
4	0.633	0.669	0.711	0.572	0.5	0.676
5	1.933	0.254	0.655	0.346	1.867	0.681
6	0.4	0.498	0.649	0.479	0.333	0.866
7	1.9	0.305	0.765	0.379	1.833	0.745
8	1.967	0.183	0.484	0.254	1.933	0.695
9	1.933	0.254	-0.011	0.254	1.933	1
10	1.767	0.43	0.849	0.466	1.7	0.843
11	1.867	0.346	0.809	0.407	1.8	0.784
12	1.8	0.407	0.862	0.45	1.733	0.829
13	1.6	0.498	0.772	0.507	1.533	0.873
المحور الثاني	20.367	3.264	.	3.617	19.567	0.61

جدول رقم (9) معامل الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني للاستبيان (ن= 50)

م	س´	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	± ع	س´	معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني
1	1.867	0.346	0.833	0.407	1.8	0.784
2	1.733	0.45	-0.177	0.43	1.767	0.915
3	1.733	0.45	0.852	0.479	1.667	0.853
4	1.833	0.379	0.911	0.43	1.767	0.811
5	0.867	0.681	0.38	0.681	0.867	1
6	1.833	0.379	0.911	0.43	1.767	0.811
7	1.8	0.407	0.872	0.45	1.733	0.829
8	1.833	0.379	0.911	0.43	1.767	0.811
9	0.267	0.521	0.005	0.521	0.267	1
10	1.533	0.681	0.885	0.77	1.4	0.762
11	1.933	0.254	0.681	0.346	1.867	0.681

12	0.767	0.679	0.693	0.633	0.615	0.697
13	1.967	0.183	0.474	1.933	0.254	0.695
المحور الثالث	19.967	3.577	.	19.233	4.183	0.752

جدول رقم (10) معامل الارتباط بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني للاستبيان (ن= 50)

م	س̄	± ع	معامل الارتباط بين العبارة والمحور	س̄	± ع	معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني
1	1.9	0.305	0.688	1.833	0.379	0.745
2	1.133	0.434	0.279	1.133	0.434	1
3	1.933	0.254	0.61	1.867	0.346	0.681
4	1.833	0.379	0.8	1.767	0.43	0.811
5	0.9	0.662	0.822	0.767	0.626	0.691
6	0.367	0.556	0.659	0.3	0.535	0.893
7	1.6	0.498	0.84	1.533	0.507	0.873
8	1.2	0.484	0.693	1.1	0.481	0.652
9	0.6	0.498	0.84	0.533	0.507	0.873
10	1.433	0.568	0.837	1.333	0.606	0.767
11	1.833	0.379	0.8	1.767	0.43	0.811
12	0.767	0.504	-0.242	0.833	0.461	0.865
13	1.8	0.484	0.813	1.7	0.596	0.741
المحور الخامس	17.3	3.923	.	16.467	4.384	0.709

يتضح ثبات الاستمارة حيث كان معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني 0.672.

نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها

جدول رقم (11)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الأول

صياغة التشريعات الرياضية المحلية في ضوء السياسات العامة للدولة.

ن = 118

م	العبارات	نعم		الى حد ما		لا		الوزن الترجيحي	الاهمية النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	اللجنة الأوليمبية تعمل على تحديد السياسة العامة للهيئات الرياضية	113	95.76%	5	4.24%	0	0.00%	231	97.88%	2
2	الجهات الحكومية تضع تشريعات واضحة ومكملة للجنة الأوليمبية	118	100.00%		0.00%	0	0.00%	236	100.00%	1
3	السياسة التشريعية للهيئات الرياضية تتفق مع السياسة العامة للدولة وقوانينها	99	83.90%	19	16.10%	0	0.00%	217	91.95%	4
4	الاتحادات الرياضية تقوم بصياغة المقترحات واللوائح في ضوء احتياجات الأندية الرياضية وترفعها للجنة الاولمبية.	118	100.00%		0.00%	0	0.00%	236	100.00%	1
5	النجاح هو المعيار الذي يحدد شرعية البقاء في السلطة ويعتمد على مستوى الإنجاز الذي تحققه الهيئة الرياضية	65	55.08%	49	41.53%	4	3.39%	179	75.85%	7
6	إدارة الرياضة حاليا تتفق مع السياسات الداخلية للدولة بعيدا عن ما نص عليه الميثاق الأولمبي	113	95.76%	5	4.24%	0	0.00%	231	97.88%	2
7	العلاقات والمجاملات تؤثر على تحديد الميزانيات داخل الاتحادات والأندية الرياضية	8	6.78%	57	48.31%	53	44.92%	73	30.93%	8

8	الجهة الإدارية لها الحق في التصديق على قرارات الجمعية العمومية للهيئات الرياضية وان تبطل أي قرار بالجمعية العمومية لا يتماشى مع سياستها	9	7.63%	33	27.97%	76	64.41%	51	21.61%	9
9	الجهة الإدارية لها الحق في حل مجالس إدارات الهيئات الرياضية والمنتخبة من قبل الجمعية العمومية للنادي الرياضي إذا كانت هناك مخالفات إدارية	62	52.54%	55	46.61%	1	0.85%	179	75.85%	7
10	تنفذ مجالس الهيئات الأندية الرياضية القرارات الخاصة بهم لمصلحة الهيئة وأعضاء الجمعية العمومية دون انتظار موافقة الجهة الإدارية	98	83.05%	16	13.56%	4	3.39%	212	89.83%	6
11	تضع اللجنة الاولمبية إستراتيجية عامة للرياضة ووضع سياسات وبرامج محددة على مراحل زمنية مع تحديد الإمكانات اللازمة وتلتزم المؤسسات بتحقيق أدوارها في تنسيق وتكامل (الالعاب الاولمبية)	108	91.53%	10	8.47%	0	0.00%	226	95.76%	3

تابع جدول (11)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الأول

صياغة التشريعات الرياضية المحلية في ضوء السياسات العامة للدولة ن=118

م	العبارات	نعم		الى حد ما		لا		الوزن الترجيحي	الاهمية النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
12	التشريعات الرياضية لابد أن تتمشى مع ما ورد بالميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والميثاق الأولمبي وتحقق أهدافها من خلالهم	99	83.90%	17	14.41%	2	1.69%	215	91.10%	5
13	تضع الجهة الادارية تصنيف الهيئات الرياضية سواء محترفين أم هواه ووضع مقياس علمي للرقابة على نتائج هذه الهيئات	97	82.20%	21	17.80%	0	0.00%	215	91.10%	5
	مجموع المحور	1107	72.16%	287	18.71%	140	9.13%	2501	81.52%	10

يتضح من جدول (11) أنه:

إتجهت إستجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور الأول حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (61. ٪21 - ٪100) وجاء ترتيب العبارات كالتالى :

العبارة رقم (2، 4) تأتى فى المرتبة الأولى وتأتى العبارة رقم (1) فى المرتبة الثانية حيث وتأتى العبارة رقم (11) فى المرتبة الثالثة وتأتى العبارة رقم (3) فى المرتبة الرابعة وتأتى العبارة رقم (12، 13) فى المرتبة الخامسة وتأتى العبارة رقم (10) فى المرتبة السادسة وتأتى العبارة رقم (5، 6) فى المرتبة السابعة وتأتى العبارة رقم (8) فى المرتبة الثامنة وتأتى العبارة رقم (9) فى المرتبة التاسعة.

ويرى الباحثون أن معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية 75% وهذا يدل على أهمية المحور الأول صياغة التشريعات الرياضية المحلية في ضوء السياسات العامة للدولة حيث يجب أن تكون التشريعات التى تضعها الجهة الحكومية المسئولة عن الرياضة مكملة للجنة الأولمبية وأن يتم التعاون بينهما فى وضع التشريعات الرياضية ولايضع التشريعات الرياضية الجهة الإدارية فقط

وقد اكدت النتائج على أنه يجب أن تتفق التشريعات الموضوعة للهيئات الرياضية مع السياسة العامة للدولة وقوانينها وأن الاتحادات الرياضية تقوم بصياغة المقترحات واللوائح في ضوء إحتياجات الأندية الرياضية وترفعها للجنة الأولمبية، وأن النجاح هو المعيار الذي يحدد شرعية البقاء في السلطة ويعتمد على مستوى الإنجاز الذي تحققه الهيئة الرياضية.

ويرى الباحثون أن التشريعات الموضوعة للهيئة الرياضية لابد أن تتفق مع السياسة العامة للدولة وقوانينها وأن تتميز التشريعات المنظمة للحركة الرياضية بشرعية كاملة، وأن يوضع فى الاعتبار عند إصدار التشريعات الرياضية إحتياجات الأندية الرياضية والإتحادات الرياضية وأن ترفع إلى اللجنة الأولمبية لتنظر فى هذه الاحتياجات وأن يتم إصدار التشريعات بعد مناقشتها مع اللجنة الأولمبية، وأن النجاح فى تحقيق الإنجازات الرياضية على كافة المستويات يعد أهم معيار للبقاء فى السلطة للهيئة الرياضية حيث أن الهدف الأساسى للدولة من إعانة الهيئات والرقابة عليها هو تحقيق الإنجازات الرياضية لرفع علم البلد خفاقا فى المحافل الدولية وإذا كانت الهيئة الرياضية تقوم بهذا بالفعل فلم لاتظل فى السلطة بكافة أفرادها للحفاظ على هذا النجاح.

كما أتفقت عينة البحث على أن إدارة الرياضة حاليا تتفق مع السياسات الداخلية للدولة بعيدا عن ما نص عليه الميثاق الأولمبي، وأن العلاقات والمجاملات تؤثر على تحديد الميزانيات داخل الاتحادات والأندية الرياضية .

ويرى الباحثون أن السياسات الداخلية للدولة فى المجال الرياضى غير واضحة الهدف لذلك لابد من وضع سياسة تشريعية واضحة المعالم فى المجال الرياضى ووضع الهدف المطلوب تحقيقه وكذلك إرساء دعائم الميثاق الأولمبي وأن يؤخذ به عند وضع السياسة التشريعية المحلية للرياضة، وأنه لابد من وضع قواعد ومعايير علمية لتصنيف الهيئات الرياضية وأولها تحقيق الانجازات الرياضية على الصعيد الدولى وعلى ضوئها يتم توزيع الإعانات.

كما يجب أن تنفذ قرارات الجمعية العمومية حيث أنها أعلى سلطة للهيئة أو المؤسسة وهى المسئولة عن تقرير مصير المؤسسة وليست الجهة الإدارية وأيضا لايكون هذا القرار الصادر من الجمعية العمومية مخالفا للدستور أو القانون

وأشارت عينة البحث إلى أن مجالس إدارات الهيئات الرياضية تنفذ القرارات الخاصة بها لمصلحة النادي وأعضاء الجمعية العمومية دون إنتظار موافقة الجهة الإدارية، تضع اللجنة الأولمبية إستراتيجية عامة للرياضة ووضع سياسات وبرامج محددة على مراحل زمنية مع تحديد الإمكانات اللازمة وتلتزم المؤسسات بتحقيق أدوارها في تنسيق وتكامل، إنشاء قطاع لتحديث الرياضة بالجهة الادارية يهدف لبلورة سياسة تكنولوجية حديثة تساعد في إنتهاج سياسة تشريعية أساسها التنمية العلمية، التشريعات الرياضية لابد أن تتمشى مع ما ورد بالميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والميثاق الأولمبي وتحقق أهدافها من خلالهم، وأن تضع الجهة الادارية (وزارة الشباب والرياضة المصرية – الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية) تصنيف الهيئات الرياضية سواء محترفين أم هواه ووضع مقياس علمي للرقابة على نتائج هذه الهيئات.

ويرى الباحثون أن الجهة الادارية ليس لها الحق فى حل مجالس إدارات الأندية الرياضية فإذا كانت هناك مخالفات مالية فهناك العديد من الجهات المسئولة عن التحقيق فى هذه المخالفات وإذا كانت هناك مخالفات إدارية فمن حق الجهة الإدارية أن تدعو إلى عقد جمعية عمومية غير عادية لبحث هذه المخالفات ويكون الحق للجمعية العمومية سواء فى سحب الثقة من المجلس أو إستمرار المجلس مع التعهد بإزالة هذه المخالفات، وأعضاء الجمعية العمومية هم أصحاب الحق الأصيل فى تحديد الأهداف الخاصة بهم وترتيبها وفق إحتياجاتهم وأولوياتهم وإذا كانت هذه القرارات ضرورية وتتماشى مع سياسة الدولة ولاتتعارض مع القانون وبما يعود بالنفع على المجتمع فمن مجالس الإدارات أن تقرر مافيه صالح للمؤسسة.

ويرى الباحثون أن اللجنة الأولمبية هى أعلى سلطة لإدارة الرياضة فى الدولة وذلك وفق ماورد بالميثاق الأولمبى الذى يعد أعلى دستور رياضى، وعند وضع السياسة التشريعية المحلية لابد من أن يوضع فى الإعتبار التشريعات الدولية وأهمها الميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والميثاق الأولمبى، وهناك ضرورة إنشاء قطاع لتحديث الرياضة يضم إدارات جديدة خاصة

برعاية الاحتراف وكذلك إدارة للجودة وإدارة لنظم المعلومات تعمل على بلورة سياسة تكنولوجية حديثة تساعد على إنتهاج سياسة تشريعية أساسها التنمية العلمية.

جدول رقم (12)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني

تحليل ومناقشة اللوائح والقوانين الخاصة بالهيئات الأهلية في المجال الرياضي ن = 118

م	العبارات	نعم		الى حد ما		لا		الوزن الترجيحي	الاهمية النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
14	استقرار القانون واللوائح الصحيحة يساعد على تحقيق الانجاز الرياضي	28	23.73%	90	76.27%	0	0.00%	146	61.86%	7
15	التشريع الاساسى ينص على الرياضة يعمل على توفير مناخ استثمار رياضي حر	11	9.32%	54	45.76%	53	44.92%	76	32.20%	9
16	القانون وحده كاف لإحداث عملية التغيير في الرياضة.	24	20.34%	91	77.12%	3	2.54%	139	58.90%	8
17	بنود القانون (المنظم للحركة الرياضية) حاليا ترسى ثقة وشراكة حقيقية بين المجتمع المدني والأجهزة الحكومية	111	94.07%	7	5.93%	0	0.00%	229	97.03%	4
18	إنشاء محاكم رياضية على غرار المحاكم الرياضية الأوربية للنظر في الدعاوى المقدمة من الهيئات الرياضية	7	5.93%	38	32.20%	73	61.86%	52	22.03%	10
19	من حق البرلمان أن يقدم مشروعات قوانين رياضية دون الرجوع إلى اللجنة الاولمبية او الجهة الحكومية.	118	100.00%		0.00%	0	0.00%	236	100.00%	1
20	للمنظمة الرياضية ضرورة ان يكون لها شخصية قانونية على غرار المنظمات الرياضية الدولية	95	80.51%	23	19.49%	0	0.00%	213	90.25%	6
21	للهيئة الرياضية حصانة قانونية ومالية وضرائبية وحصانة على مبانيها وأماكنها وجميع مراسلاتها وأدواتها التي تعمل بها	107	90.68%	11	9.32%	0	0.00%	225	95.34%	5
22	منح مجالس إدارات المنظمات الرياضية التي تعتمد على إمكانياتها الذاتية استقلال وحرية للتعامل مع جميع المسائل دون اللجوء إلى الجهة الإدارية	113	95.76%	5	4.24%	0	0.00%	231	97.88%	3
23	ينبغي التأكد من تطبيق اللوائح التي تحكم سير العمل من اجل التطوير والارتقاء بالمستوى الفني والادارى وليس مجرد الكشف عن الأخطاء والعيوب فقط	118	100.00%		0.00%	0	0.00%	236	100.00%	1
24	يجب أن تتيح التشريعات الرياضية حرية النشاط الاقتصادي للهيئات الرياضية	115	97.46%	3	2.54%	0	0.00%	233	98.73%	2
	مجموع المحور	847	65.25%	322	24.81%	129	9.94%	2016	77.66%	11

يتضح من جدول (12) أنه:

إتجهت إستجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور الأول حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (03. ٪22 - ٪100) وجاء ترتيب العبارات كالتالى :

يتضح من الجدول (12) أن ترتيب العبارات وفقا لأهميتها النسبية يأتى كما يلى : العبارة رقم(19، 23) تأتى فى المرتبة الأولى وتأتى العبارة رقم(24) فى المرتبة الثانية وتأتى العبارة رقم (22) فى المرتبة الثالثة وتأتى العبارة رقم (17) فى المرتبة الرابعة وتأتى العبارة رقم (21) فى المرتبة الخامسة وتأتى العبارة رقم (20) فى المرتبة السادسة وتأتى العبارة رقم (14) فى المرتبة السابعة وتأتى العبارة رقم (16) فى المرتبة الثامنة وتأتى العبارة رقم (15) فى المرتبة التاسعة وتأتى العبارة رقم (18) فى المرتبة العاشرة.

ويرى الباحثون أن معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية 75% وهذا يدل على أهمية المحور الثانى تحليل ومناقشة اللوائح والقوانين الخاصة بالهيئات الأهلية في المجال الرياضي وقد أكدت عينة البحث على إستقرار القانون واللوائح الصحيحة يساعد على تحقيق الإنجاز الرياضي، ومن حق البرلمان أن يقدم مشروعات قوانين رياضية دون الرجوع إلى اللجنة الأولمبية أو الجهة الحكومية المسئولة عن الرياضة، وضرورة إنشاء محاكم رياضية على غرار المحاكم الرياضية الأوربية للنظر في الدعاوى المقدمة من الهيئات الرياضية.

وقد أشارت استجابات العينة إلى أن القانون وحده غير كاف لإحداث عملية التغيير في الرياضة، وأن بنود القانون (المنظم للحركة الرياضية) حاليا لا ترسى ثقة وشراكة حقيقية بين المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.

ويرى الباحثون أن القانون ليس وحده هو القادر على إحداث عملية التغيير فى الرياضة بل هى منظومة متكاملة، وأن القانون حاليا لايدعم عملية الثقة بين الهيئات الأهلية والجهات الحكومية وكذلك لايبرز دور الهيئات الرياضية كمؤسسات لها دور إجتماعي وإقتصادي كبير، وأن إستقرار القوانين واللوائح الموضوعة بالشكل المناسب الذي يتلائم مع طبيعة الهيئات الرياضية وأهدافها وان تصدر اللوائح وفق الحاجات الملحة أو الضرورية فقد دون تغيير.

كما يرى الباحثون أن هناك ضرورة لفصل السلطة القضائية عن الجهة الإدارية (وزارة الشباب والرياضة المصرية – الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية) وأن تصبح السلطة القضائية منفصلة سواء بإنشاء هيئة التحكيم الرياضى أو إنشاء محكمة رياضية، وأنه بالرغم من البرلمان هو أعلى جهة تشريعية لايمكن أن تقدم مشروعات قوانين بدون الرجوع إلى اللجنة الأولمبية الوطنية فقد نص الميثاق الأولمبى أن اللجنة الأولمبية الوطنية هى المسئولة عن رعاية الحركة الوطنية فى دولتها.

كما يوجد ضرورة أن يكون للمنظمة الرياضية لها شخصية قانونية على غرار المنظمات الرياضية الدولية، وينبغي التأكد من تطبيق اللوائح التي تحكم سير العمل من أجل التطوير والإرتقاء بالمستوى الفني والإدارى وليس مجرد الكشف عن الأخطاء والعيوب فقط، أن المنظمات الرياضية لابد أن تحصل على إستقلاليتها وشرعيتا كاملة مثل أى مؤسسة فى الدولة، منح مجالس إدارات المنظمات الرياضية التي تعتمد على إمكانياتها الذاتية إستقلال وحرية للتعامل مع جميع المسائل دون اللجوء إلى الجهة الإدارية، وأنه لابد من تطوير وتحديث القوانين وكذلك تحديث عمليات الرقابة حتى يكون الهدف هو التطوير والارتقاء بالمستوى الفني والادارى وليس الكشف عن الأخطاء والعيوب فقط، يجب أن تتيح التشريعات الرياضية حرية استغلال واستثمار الموارد الذاتية للهيئات الرياضية.

ويرى الباحثون أن الهيئات التي تعتمد على مواردها الذاتية لاتحتاج إلى هذا الكم الهائل من القوانين واللوائح والتعليمات حتى تدير مؤسساتها وإذا كانت لاتعتمد على أى إعانات من الدولة بل تحقق فائض فى ميزانياتها فلم يتم الرقابة عليها وعلى أساليب الصرف فيها فهى من خلال لوائحها الداخلية تحصل على عائد مالى وإنجاز رياضى لذلك من الممكن تقويم اللائحة الداخلية فقط فى حالة أنها تتعارض مع القانون، وضرورة أن يتم التكامل مع الأندية والاتحادات الرياضية كمؤسسة لها شرعيتها وإستقلاليتها ولها خصائصها المستمدة من التشريعات الدولية والتى تسمح لها حرية ممارسة النشاط الاقتصادى وليس مجرد التعامل على أنها جمعية أهلية لاتهدف للربح فقط .

جدول رقم (13)
التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الثالث
تشخيص وتحديد المشكلات التشريعية التي تعوق تطوير الهيئات الرياضية.
ن = 118

م	العبارات	نعم		الى حد ما		لا		الوزن الترجيحي	الاهمية النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
25	يجب التنسيق بين اللجنة الاولمبية والجهة الادارية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية وتحديد طرق الاتصال ببعضهم البعض.	107	90.68%	11	9.32%	0	0.00%	225	95.34%	5
26	يجب أن يتم اختيار الأجهزة الإدارية العاملة بالهيئات الرياضية وفقا لمعايير الانتقاء للمؤهلات والخبرات المناسبة في المجال الرياضي	89	75.42%	29	24.58%	0	0.00%	207	87.71%	8
27	الجهة الادارية تضع خطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل للهيئات الرياضية في ضوء إعانته لهذه الهيئات.	112	94.92%	6	5.08%	0	0.00%	230	97.46%	3
28	يتم حاليا عند التخطيط للبرامج المختلفة للهيئات الرياضية مراعاة الدراسات العلمية في مجال الإدارة الرياضية والتدريب.	3	2.54%	28	23.73%	87	73.73%	34	14.41%	10
29	توجد سياسة معلنة لتطوير مستوى أداء العاملين داخل الهيئات الرياضية.	107	90.68%	11	9.32%	0	0.00%	225	95.34%	5
30	تتسم أهداف الهيئات الرياضية بقابليتها للتعديل وفقا للظروف والبيئة المحيطة.	109	92.37%	9	7.63%	0	0.00%	227	96.19%	4
31	يقوم الجهاز الحكومى بمراجعة خطط النشاط الداخلي والخارجي للجنة الاولمبية ومراجعة الأجندة الدولية للهيئات الرياضية.	102	86.44%	16	13.56%	0	0.00%	220	93.22%	7
32	يوجد تضارب في بعض الأحيان بين القوانين واللوائح والقرارات التي تصدر بشان تنظيم الرياضة.	104	88.14%	14	11.86%	0	0.00%	222	94.07%	6
33	لابد أن تتناسب أهداف الهيئة الرياضية مع الإمكانات المتاحة وتتسم بالمرونة والموضوعية .	113	95.76%	5	4.24%	0	0.00%	231	97.88%	2
34	البرامج والدورات التي تضعها الأكاديمية الاولمبية تعد بديلا عن التخصص الأكاديمية كليات التربية الرياضية.	0	0.00%	41	34.75%	77	65.25%	41	17.37%	9

35	ضرورة الاهتمام بنتائج البحوث العلمية في التربية الرياضية ومتابعة التطورات التكنولوجية في المجال الرياضي.	115	97.46%	3	2.54%	0	0.00%	233	98.73%	1
	مجموع المحور	961	74.04%	173	13.33%	164	12.63%	2095	80.70%	

يتضح من جدول (13) أنه:

إتجهت إستجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور الأول حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (41. ٪14 - ٪98.73) وجاء ترتيب العبارات كالتالى :

جاءت العبارة رقم (35) فى المرتبة الأولى وتأتى العبارة رقم (33) فى المرتبة الثانية تأتى العبارة رقم (27) فى المرتبة الثالثة وتأتى العبارة رقم(30) فى المرتبة الرابعة وتأتى العبارة رقم (25، 29) فى المرتبة الخامسة وتأتى العبارة رقم (32) فى المرتبة السادسة وتأتى العبارة رقم (31) فى المرتبة السابعة وتأتى العبارة رقم (26) فى المرتبة الثامنة وتأتى العبارة رقم (34) فى المرتبة التاسعة وتأتى العبارة رقم (28) فى المرتبة العاشرة وفيما يلى تفسير نتائج العبارات.

ويرى الباحثون أن معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية 75% وهذا يدل على أهمية المحور الثالث تشخيص وتحديد المشكلات التشريعية التي تعوق تطوير الهيئات الرياضية ، حيث أكدت الإستجابات على أنه يجب التنسيق بين اللجنة الأولمبية والجهة الإدارية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية وتحديد طرق الاتصال ببعضهم البعض، وضرورة الإهتمام بنتائج البحوث العلمية في التربية الرياضية ومتابعة التطورات التكنولوجية في المجال الرياضي، ويجب أن يتم اختيار الأجهزة الإدارية العاملة بالهيئات الرياضية وفقا لمعايير الانتقاء للمؤهلات والخبرات المناسبة في المجال الرياضي، كما أن الجهة الادارية تضع خطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل للهيئات الرياضية في ضوء إعانته لهذه الهيئات.

كما أكدت الاستجابات على ضرورة وجود سياسة معلنة لتطوير مستوى أداء العاملين داخل الهيئات الرياضية، وضرورة أن تتسم أهداف الهيئات الرياضية بقابليتها للتعديل وفقا للظروف والبيئة المحيطة، كما أن الجهاز الحكومى لابد أن يقوم بمراجعة خطط النشاط الداخلي والخارجي للجنة الأولمبية ومراجعة الأجندة الدولية للهيئات الرياضية، ويوجد تضارب في بعض الأحيان بين القوانين واللوائح والقرارات التي تصدر بشأن تنظيم الرياضة، كما أنه لابد أن تتناسب أهداف الهيئة الرياضية مع الإمكانات المتاحة وتتسم بالمرونة والموضوعية.

ويرى الباحثون أن وسائل الاتصال فيما يختص بالهيئات المعنية بالرياضة لاترتقى للمستوى المطلوب لتحقيق المستهدف وذلك نتيجة لحدوث الفجوة فى التنسيق بين اللجنة الأولمبية والجهة الإدارية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية، وأن اللائحة المالية لابد أن يكون بها المرونة الكافية حتى تتلائم مع كافة الهيئات الرياضية، وأنه وفقا لنصوص الميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضية يقوم على إدارة الرياضة أفراد مؤهلين ومخصصين وهذا ما يتوافر فى خريجى كليات التربية الرياضية ولابد أن تتاح لهم فرصة أكبر فى الأندية الرياضية.

كما يرى الباحثون أن التخطيط للهيئات الرياضية يكون نابع من مجلس الإدارة والجمعية العمومية بها وأن الاعانات التى تقدم للهيئات الرياضية تتباين من نادى لآخر وهناك هيئات رياضية لاتحتاج إلى إعانات وتعتمد على مواردها الذاتية لذلك فهى صاحبة الحق فى وضع أهدافها وفق مايترائى لها بما يتمشى مع السياسة العامة، وكذلك ضرورة وجود سياسة معلنة تتضمن أيضا الإجراءات اللازمة لتحقيقها سواء من دورات صقل فى أحدث أساليب الإدارة الحديثة أوالحاسب الآلى وغيرها، وأن الأهداف الخاصة بالهيئة الرياضية لابد أن توضع وفق إحتياجات ورغبات أعضاؤها وأن تتسم أيضا بالمرونة والواقعية والقدرة على تحقيقها .

وحصلت العبارات الآتية على إستجابات ضعيفة وهى البرامج والدورات التي تضعها الأكاديمية الأولمبية تعد بديلاً عن التخصص الأكاديمية كليات التربية الرياضية، يتم حاليا عند التخطيط للبرامج المختلفة للهيئات الرياضية مراعاة الدراسات العلمية في مجال الإدارة الرياضية والتدريب.

وتؤكد هذه الإستجابات على يوجد فى الأحيان تضارب في بعض الأحيان بين القوانين واللوائح والقرارات التي تصدر بشان تنظيم الرياضة، وأهداف الهيئة الرياضية لابد أن تتناسب مع الإمكانات المتاحة وأيضا لابد أن تتسم بالمرونة والموضوعية وأن تعبر عن رغبات أعضاء الجمعية العمومية، وضرورة الإهتمام بنتائج البحوث العلمية وتخليصها وإعدادها فى صورة كتيبات وتوزع فى صورة مجلات علمية ربع سنوية على الهيئات الرياضية، وأن الدورات التى تضعها الاكاديمية الأولمبية لاتعد بديلاً عن كليات التربية الرياضية، لذا يجب أن يكون أولوية العمل فى الهيئات الرياضية لخريجى كليات التربية الرياضية.

جدول رقم (14)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الرابع

تطوير القوانين واللوائح المنظمة للحركة الرياضية في ضوء التشريعات الدولية.

ن = 118

م	العبارات	نعم		الى حد ما		لا		الوزن الترجيحي	الاهمية النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
36	تعدد القوانين الصادرة من الجهة الإدارية المركزية تؤثر على سير العمل واتخاذ القرارات.	113	95.76%	5	4.24%	0	0.00%	231	97.88%	3
37	من الممكن وجود قانون رياضي يتحقق من خلاله دستورية القوانين في المجال الادارى الرياضي.	103	87.29%	15	12.71%	0	0.00%	221	93.64%	5
38	تحدث إعاقة لنشاط اللجنة الاولمبية والاتحادات والأندية من جراء تغيير وعدم استقرار اللوائح الوطنية معمول بها.	115	97.46%	3	2.54%	0	0.00%	233	98.73%	2
39	يوجد تطابق للوائح التنظيمية للجنة الاولمبية وكافة الهيئات الأهلية المحلية مع نصوص الميثاق الاولمبي الدولي	15	12.71%	25	21.19%	78	66.10%	55	23.31%	9
40	من حق الجهة المشرعة التحكم في قوانين الرياضة دون	0	0.00%	56	47.46%	62	52.54%	56	23.73%	8

	الاهتمـــام بمتطلبـــات الهيئـــات الرياضية الأخرى.									
41	تقوم الأندية الرياضية بالمساهمة فـي صـياغة مقترحـات تشـريعية وترفعها إلى اللجنة الاولمبية.	**103**	**87.29%**	**15**	**12.71%**	**0**	**0.00%**	**221**	**93.64%**	**5**
42	السياسة التشريعية للجنة الاولمبية تتشـابه فـي تشـريعاتها باللجـان الاولمبية العالمية ولا يختلفان.	**23**	**19.49%**	**92**	**77.97%**	**3**	**2.54%**	**138**	**58.47%**	**7**
43	للجهـات الإداريـة لهـا الحـق فـي التدخل في تحديد السياسة العامة للأندية الرياضية.	**54**	**45.76%**	**60**	**50.85%**	**4**	**3.39%**	**168**	**71.19%**	**6**
44	عند حدوث أي تعديل للتشريعات والقوانين واللوائح الداخلية للجنة الاولمبية يجب أن تخطر اللجنة الاولمبية الدولية.	**103**	**87.29%**	**15**	**12.71%**	**0**	**0.00%**	**221**	**93.64%**	**5**
45	مراعاة التشريعات الدولية التـي تحكم علاقات الهيئات الرياضية ببعضـها الـبعض عنـد توقيـع أي بروتوكول رياضي.	**117**	**99.15%**	**1**	**0.85%**	**0**	**0.00%**	**235**	**99.58%**	**1**
46	يجـــب تطـــوير التشـــريعات الرياضـــية المحليـــة فـــى ضـــوء التشـــريعات الرياضـــية الدوليـــة والعالمية	**108**	**91.53%**	**10**	**8.47%**	**0**	**0.00%**	**226**	**95.76%**	**4**
	مجموع المحور	**854**	**65.79%**	**297**	**22.88%**	**147**	**11.33%**	**2005**	**77.23%**	

يتضح من جدول (14) أنه:

إتجهت إستجابات عينة البحث نحو الموافقة على جميع عبارات المحور الأول حيث تراوحت النسبة المئوية للموافقة ما بين (31. ٪23 - ٪99.58) وجاء ترتيب العبارات كالتالى :

جاءت العبارة رقم (45) تاتى فى المرتبة الأولى وتأتى العبارة رقم(38) فى المرتبة الثانية وتأتى العبارة رقم (36) فى المرتبة الثالثة وتأتى العبارة رقم (46) فى المرتبة الرابعة وتأتى العبارة رقم (37، 41، 44) فى المرتبة الخامسة وتأتى العبارة رقم (43) فى المرتبة السادسة وتأتى العبارة رقم (42) فى المرتبة السابعة وتأتى العبارة رقم (40) فى المرتبة الثامنة وتأتى العبارة رقم (39) فى المرتبة التاسعة وفيما يلى تفسير نتائج العبارات.

ويرى الباحثون أن معظم الاستجابات تخطت النسبة المئوية 75% وهذا يدل على أهمية المحور الرابع تطوير القوانين واللوائح المنظمة للحركة الرياضية في ضوء التشريعات الدولية، وقد أكدت الاستجابات على تعدد القوانين الصادرة من الجهة الإدارية المركزية تؤثر على سير العمل واتخاذ القرارات، ومن الممكن وجود قانون رياضي يتحقق من خلاله دستورية القوانين في المجال الإدارى الرياضي، كما أكدت على أنه تحدث إعاقة لنشاط اللجنة الأولمبية والاتحادات والأندية من جراء تغيير وعدم إستقرار اللوائح الوطنية معمول بها.

ويرى الباحثون أن كثرة اللوائح الصادرة من الجهة الإدارية سواء المركزية أو المنتخبة لاتعمل على سرعة إتخاذ القرار وتؤثر على سرعة سير العمل، كما أن الميثاق الأولمبى قد نص أن اللجنة الأولمبية الوطنية تكون مستقلة تماما عن أى نشاط حكومى وأن تكون هى المسئولة عن الحركة الرياضية وإصدار ما يترائى لها من تشريعات لكى تنظم الحركة الرياضية ونرى أن ذلك لايحدث حاليا حيث أن الجهة الادارية هى التى تضع اللائحة التى لابد من أن تطبقها اللجنة الأولمبية.

كما أشارت إستجابات عينة البحث إلى أنه يوجد تطابق للوائح التنظيمية للجنة الأولمبية وكافة الهيئات الأهلية المحلية مع نصوص الميثاق الأولمبي الدولي، وأن الأندية الرياضية من حقها

المساهمة في صياغة مقترحات تشريعية وترفعها إلى اللجنة الأولمبية، السياسة التشريعية للجنة الأولمبية تتشابه في تشريعاتها باللجان الأولمبية العالمية ولا يختلفان، كما أن للجهات الإدارية لها الحق في التدخل في تحديد السياسة العامة للأندية الرياضية، وعند حدوث أي تعديل للتشريعات والقوانين واللوائح الداخلية للجنة الأولمبية يجب أن تخطر اللجنة الأولمبية الدولية، ومراعاة التشريعات الدولية التي تحكم علاقات الهيئات الرياضية ببعضها البعض عند توقيع أي بروتوكول رياضي، وضرورة تعديل التشريعات المحلية فى ضوء التشريعات الدولية والعالمية.

ويرى الباحثون أنه عند تحديد العقوبات أو الجزاءات لابد أن يكون نابع من الجمعية العمومية للهيئة الرياضية، فمن حق الجهة المشرعة التحكم في قوانين الرياضة ولكن مع الاهتمام بمتطلبات الهيئات الرياضية حيث لابد أن يتم مراعاة إحتياجات الهيئات الرياضية عند وضع التشريعات الرياضية، كما أنه ليس من الضرورى إخطار الجهة الإدارية باجتماعات مجلس الإدارة وحتى تتأكد من أن القرارت التى تتخذها المؤسسة لاتخالف السياسة العامة فيكتفى بحضور مندوب فى الجمعية العمومية.

ويرى الباحثون ضرورة أن تقام وزارة مستقلة لرعاية الرياضة ويكون لها غطاء قانونى خاص بها، وأنه من حق الأندية الرياضية أن تساهم فى صياغة مقترحات تشريعية وترفعها لجنة الأولمبية وفق إحتياجاتها وأهدافها.

وإجمالا فإن القانون الحالي للرياضة لايعطى تقدما فى العمل الرياضى حيث أصبحت الرياضة صناعة كبرى ويتطلب ذلك تعديلات تشريعية جديدة حيث أن القانون الحالى المنظم للحركة الرياضية قد تم وضعه فى ظروف سياسية واقتصادية تختلف إختلافا كبيرا عما نعيشه الآن من تطورات وإنجازات وتحرر إقتصادى وتعديل تشريعى على مدى واسع الأمر الذى يتطلب تعديل القانون الرياضى، كما أنه من الضرورى أن يتواكب القانون والتشريعات الرياضية على المستوى العربى مع التشريعات الدولية فى المجال الرياضى والتى يأتى فى مقدمتها الميثاق الأولمبى.

الاستنتاجات

أظهرت الدراسة أن التغيرات فى الجهاز الحكومى والتشريعى تتم بشكل سريع ومتلاحق وهذا يؤثر على مسيرة الحركة الرياضية حيث تقود إلى عدم وجود إتساق بين العمل المحلى والتغيرات التى تحدث على المستوى الدولى وكذلك فإن التغيرات التنظيمية فى إستحداث، وإلغاء، وتغيير تبعية الوزارات، إنشاء وإلغاء مناصب وزارية يؤثر على التخطيط طويل المدى أو الرؤى المستقبلية فى المجال الرياضى.

كما أتضح من الدراسة عدم تلائم بنود القانون الحالي المنظم للحركة الرياضة مع التغير الذي حدث فى المجتمع العربى والعالمي فى المجال الرياضي ولا يزال قطاع الرياضة يعانى من السيطرة المركزية للدولة عليه بالإضافة إلى التخطيط المركزي من الجهة الإدارية فى حين أن الدولة نفسها فى الوقت الحالي تنتهج نهجا سياسيا وإقتصاديا مختلفين عن مركزية الإدارة وكذلك تحديد الاقتصاد بأخذها باقتصاد السوق والإعتماد على لامركزية الإدارة والخصخصة وحرية النشاط الاقتصادي لفتح مجالات الاستثمار.

كما أن التشريعات الرياضية والمنظمة للحركة الرياضية لا يتم صياغتها بأسلوب قانونى يتفق مع خصائص ومقومات التشريع العادى في كافة مراحله وخصائصه ومراعاة أن تتمتع المؤسسات الرياضية بالشرعية الكاملة مثل أى مؤسسة اقتصادية فى الدولة ويجب مراعاة التشريعات الدولية والتى ياتى فى مقدمتها الميثاق الأولمبي الدولى وكذلك يجب الإهتمام بالميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة وذلك للنهوض بالحركة الرياضية على كافة المستويات.

كما أتضح من الدراسة وجود مشكلة تدخل الدولة متمثلة فى الجهة الإدارية فى حل مجال إدارات بعض الهيئات الرياضية وتعيين مجالس إدارات بعض المؤسسات الرياضية وبهذا فإن

العلاقة بين الدولة وبين المنظمات الرياضية الأهلية لا تتمشى ولا تساير فى العلاقة بين هذه المنظمات الأهلية وبين المنظمات الأهلية المشرفة عليها حيث يشير الميثاق الأولمبي إلى ضرورة أن تكون مجالس إدارت الهيئات الرياضية لابد أن تكون منتخبة من الجمعيات العمومية لهذه الهيئات.

وإذا كانت كافة اللعبات الرياضية تخضع لتنفيذ قانونها المعتمد من قبل كافة الاتحادات الدولية فلابد توضع السياسات التشريعية الدولية في الإعتبار عند وضع السياسة التشريعية للهيئات الأهلية ومنها الأندية الرياضية .

أستنتجت الدراسة أنه لكثرة التعديلات والحذف وإضافة اللوائح المختلفة للنظام الأساسى للهيئات الرياضية أصبح هناك تضارب والتداخل فى الاختصاصات والمسئوليات مما يؤثر على الحركة الرياضية بصفة عامة.

وأتضح من الدراسة عدم وجود محكمة رياضية على غرار المحاكم الرياضية الأوربية للنظر فى الدعاوى المقدمة من الهيئات الرياضية للنظر فى الخلافات مجال التنازع للهيئات الرياضية، وكذلك عدم وجود شخصية قانونية للمنظمة الرياضية ليكون لها الحق فى اكتساب وبيع المنقولات العقارية ولها حق التعاقد وكذلك الحق فى رفع الدعاوى القضائية وعدم وجود حصانة مالية وضرائبية للمنظمات الرياضية .

كذلك عدم وضع النظم الكفيلة بتحديث نشاط الهيئات الأهلية وتحديد العلاقة الإدارية والفنية والتنظيمية بين الجهاز الحكومى وهذه الهيئات بشكل أكثر وضوحا – وعدم إشراك قيادات الهيئات الأهلية فى مناقشة التشريعات والقوانين والتنظيمات وإبداء الراى فيها قبل اعتمادها، وأيضا عدم وضع قواعد محددة للتمثيل الدولى بمختلف مستوياته وذلك بالمشاركة مع اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية وتنفيذ هذه القواعد من خلال اللجنة الأولمبية، وعدم مراعاة مبادئ وقواعد النصوص القانونية والقاعدة الدستورية التى تحكم على شرعية القوانين واللوائح الصادرة في المجال الرياضي، وعدم ممارسة حقوقها فى نتخاب مجالس إدارتها بمعرفة الجمعيات العمومية لها دون تدخل أو محاولة تأثير من الجهة الإدارية إلا فى حدود القانون.

وعلى المستوى الدولى أتضح عدم مراعاة التشريعات الدولية وعلى رأسها الميثاق الأولمبي وهو أعلى تشريع رياضي عند وضع أى قوانين فى المجال الرياضي، حيث أن التشريعات المحلية لاتتلائم مع التشريعات الدولية والتى يأتى فى مقدمتها الميثاق الأولمبى.

التوصيات :

1- ضرورة الاهتمام بالرياضة كمجال تربوي وإستثماري حيث أصبحت الرياضة أكثر المجالات أهمية للتنمية البشرية وللصناعة والاستثمار في الوقت الراهن

2- إنشاء لجنة للرياضة ضمن لجان الهيئة التشريعية ويكون من ضمن مهامها إصدار التشريعات الرياضية وتضم فقهاء فى التشريع الرياضي .

3- التشريعات الرياضية لابد أن تتمشى مع ما ورد بالميثاق الأولمبي (أعلى تشريع رياضي) والميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة وتحقق أهدافها من خلالهم .

4- ضرورة وضع الجهة الادارية (وزارة الشباب والرياضة المصرية – الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية) تصنيف للهيئات الرياضية سواء المحترفين أو الهواة ووضع مقياس علمي للرقابة على نتائج هذه الهيئات .

5- معايير إختيار الأفراد للإدارة لنجاح اى عمل يجب أن يكون وفقا للتمثيل الفني لخبراتهم الإدارية والفنية والعلمية .

6- ضرورة عقد دورات صقل وتدريب للعاملين باللجنة الأولمبية والجهة الادارية (وزارة الشباب والرياضة المصرية – الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية) على أحدث النظم الإدارية العلمية والتشريعية في المجال الرياضي.

7- ضرورة أن يكون النجاح هو المعيار الذي يحدد شرعية البقاء فى السلطة ويعتمد على مستوى الانجاز الذي تحققه الهيئة الرياضية .

8- ضرورة عمل تقويم للهيئات الرياضية الرياضية فى نهاية كل موسم والاستفادة من التقارير الخاصة بنتائج التقويم فى تعديل خطط الأندية الأخرى .

9- منح مجالس إدارات المنظمات الرياضية التي تعتمد على إمكانياتها استقلال وحرية التعامل وأن تضع لنفسها لوائح مالية وفنية وإدارية دون الاعتماد على الجهة الحكومية ولكن بما يتمشى مع سياسة الدولة.

10- يتم تخصيص جزء من ميزانية اللجنة الأولمبية والجهة الادارية (وزارة الشباب والرياضة المصرية – الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية) لتدعيم العلاقات الدولية بين الهيئات الرياضية المحلية بالهيئات الرياضية الدولية المختلفة ونقل خبراتها .

11- إنشاء هيئة للتحكيم الرياضي أو إنشاء محكمة رياضية على غرار المحاكم الأوربية للنظر في الدعاوى المقدمة من الهيئات الرياضية.

اولا : المراجع العربية:

1- إبراهيم عبد العزيز شيحا، محمد رفعت عبد الوهاب : النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفتح للطباعة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000 .

2- أحمد عبد الفتاح احمد : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة، 2004 .

3- إسماعيل حامد عثمان : التنظيمات في المجال الرياضى، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة ، 1999 .

4- ---------- : متجهات الرياضة العربية نحو العالمية (الواقع – الأولويات – الأساليب)، القاهرة، 1999 .

5- ---------- : إستراتيجية الرياضة نحو آفاق العالمية، القاهرة، 1999.

6- اشرف عبد المعز عبد الرحيم : أهداف النادي الرياضى بمصر– دراسة تحليلية نقدية، إنتاج علمي منشور، المؤتمر العلمي الحادي عشر (المؤتمر العلمي الدولي – التربية البدنية والرياضة بين النظرية والتطبيق) كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، المجلد الثاني، 1999 .

7- ---------- : تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان، القاهرة، 1996.

8- أماني محمد محسن الشريف : التغيرات السياسية وما صاحبها من ظواهر اقتصادية واجتماعية وتأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية في الفترة من (1952-1994) القاهرة، 2000 .

9- الشريف احمد السعد عبد الله : دراسة تحليلية للمشكلات التي تواجه الاتحادات الرياضية الأولمبية بدولة الإمارات العربية، 1996.

10-- سعد جبر : نظرية القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

11- ------ : المدخل لدراسة القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992 .

12- سعد عصفورة : القانون الدستوري، دار المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1990 .

13- صبري محمد السنوسي : الوجيز في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 .

14- عبد الله عيد مبارك : العوامل المؤثرة على اقتصاديات إدارة الأندية الرياضية بدولة الكويت، 2002 .

15- عبد اللطيف صبحي محمد : الحماية الدستورية للرياضة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان ، 2005 .

16- عز الدين على راضى : دراسة تقويمية للتنظيم الرياضى في جمهورية مصر العربية، القاهرة ، 1999 .

17- كمال درويش، اشرف عبد المعز : المنظمات الرياضية الأهلية، كلية التربية الرياضية ، جامعة حلوان، القاهرة ، 2000 .

18- كمال درويش، نبيه العلقامى، محمد فضل الله: التشريعات والقوانين نظرة تكاملية (الدستور – القوانين المكملة للدستور – المنظمات الغير حكومية) ، مركز النشر، القاهرة، 2004 .

19- كمال درويش واخرون : النظم الرياضية والبنية التشريعية، مكتبة الانجلو، 2012.

20- محمود عبدالعزيز، محمد صادق : علاقة السياسة التشريعية باللوائح الصادرة من الجهات الإدارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية حقوق، جامعة القاهرة ، 1991.

21- محمد صالح : السياسات العامة لدى متخذي القرار لدى المشرعين ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1998 .

22- مصطفى محمد يوسف : السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية فى مجال الاتحادات الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، 2006.

23- محمد ابراهيم مغاورى : تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف فى اطار الجودة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان، 2013.

24- ناجى إسماعيل حامد : تقويم الإدارة الرياضية في القطاع الحكومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان، القاهرة، 1996 .

25- وائل طلعت نبيه : دور الوزارات المعنية بالشباب والرياضة في النهوض بالحركة الرياضية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

ثانيا : المراجع الاجنبية:

26- Chateaureynaud, y. :- Sport – new stkesot power at the local level , Journal des Sciens et techniques des activities physiques et sportive, Vol.10,No.20 , Grenoble , France , 2005 .

27- David Osborne & Gabbler , T. :- Re inviting Government , Journal of leisure research , 3 la Quarter , Vol. 27 , No.3, penguin press , N.Y. , U.S.A.,2001 .

28-Dian Ronald , W. :- Sport administration of program directions at institutes of higher education . PH. D., Poland , 1994 .

29-Master Alexis , L.P. & McDonald , M. :- Enhancing sport management education with international dimensions including language and cultural training , Journal of sport management , Vol. 11, No. 1, Champaign , U.S.A., 1997 .

30-Meier, R. :- Neo- Corporation structure in the relationship between sport and government- the case of the federal republic of Germany , international Review for the sociology of sport, Vol. 23, No 1, Munich, Federal republic of Germany , 1988 .

31-Parrish: - Sports law and policy in the European union . 1999 .

32-Song, C. C. & CIO, X.:- Sport management administration programs in the People's Republic of China- 10 years of Journey to success, Journal of the international council for health physical education, Recreation. Sport & Dance, Vol. 33. No. 3, Reston, Va., U.S.A., 1997.

33-Song J. :- Reform and development of the organization structure of the sport management system in china , Journal of sport science , Val . 18 , No.3,Beijing , China , 1998 .